تقسيم فلسطين في مشروع لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة ١٩٤٧م

د. أكرم محمد عدوان *
E.mail: aedwan@iugaza.edu.ps

* قسـم التاريخ والآثار - الجامعة الإسلامية بغزة

تقسيم فلسطين في مشروع لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة 1947-م

د. أكرم محمد عدوان

الملخص:

يركز البحث على موضوع تقرير لجنة التحقيق الخاصة بفلسطين، وهي اللجنة التي انبثقت عن هيئة الأمم المتحدة، عندما عرضت القضية الفلسطينية أمامها عام 1947م. وتلخص عمل اللجنة في إيجاد حل مناسب للقضية الفلسطينية يرضى به جميع الأطراف داخل فلسطين، وقد شكلت اللجنة بالفعل وبدأت عملها الرسمي بزيارة فلسطين، وبعد العديد من التحقيقات توصلت اللجنة إلى وضع تقريرها حول فلسطين، وقد انقسمت اللجنة إلى قسمين – الأول قسم الأغلبية والثاني قسم الأقلية، وكل قسم قام بوضع مشروع لحل قضية فلسطين يختلف عن القسم الآخر، فقد اقترحت الأغلبية مشروع يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية والثانية يهودية مع بقاء منطقة القدس تحت السيطرة الدولية، أما الأقلية فاقترحت إقامة دولة واحدة اتحادية على أن تكون القدس عاصمة لتلك الدولة، إلا أن الأمم المتحدة أخذت بمشروع الأغلبية وأصدرت قرارها القاضي بتقسيم فلسطين وهو القرار الذي حمل رقم 181/2 لعام 1947م، والذي نتج عنه ما يسمى اليوم بالصراع العربي الإسرائيلي.

مصطلحات أساسية: تقسيم فلسطين، التحقيق الخاصة بفلسطين، القضية الفلسطينية، هيئة الأمم المتحدة، الصراع العربي الإسرائيلي

Partition of Palestine in the United Nations Special Investigation Committee Project (1947)

Dr. Akram Mohammed Odwan

Abstract:

The research focuses on the findings of the UN Special Committee's Report on the Palestine Question in 1947. The committee's task was to find a suitable solution acceptable by all parties. The committee began its official work with a visit to Palestine, after which it presented its report that included two proposals for the solution of the Palestinian problem: A majority that proposed dividing Palestine into two states, a Palestinian state and a Jewish state. A minority proposed the creation of one federal state with Jerusalem as its capital. The UN, however, adopted the former solution of partition into two states and issued its resolution no. 182\2 . This has resulted in what is known now as the Arab Israeli conflict.

Keywords: Partition of Palestine, United Nations, Special Investigation Committee Project (1947), Arab Israeli conflict.

المقدمة :

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى كونها تتناول موضوعاً يتعلق بأول لجنة دولية منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة تقوم بدراسة القضية الفلسطينية، وتقوم بوضع مشروع ينص على تقسيم فلسطين.

فكل اللجان السابقة، التي قامت بوضع مشاريع لحل القضية الفلسطينية كانت لجاناً بريطانية خالصة، مثل لجنة بيل الملكية - 1937 ولجنة وودهيد الفنية - 1938 م ومشروع موريسون – جرايدي 1946م - وذلك خلال المرحلة التي كانت تسيطر فيها بريطانيا على فلسطين التي امتدت من عام 1917-1947م.

ويعد المشروع الذي قامت بوضعه لجنة اليونسكوب من المشاريع المهمة جداً في تاريخ القضية الفلسطينية، نظراً لكونه أول مشروع يصدر عن لجنة دولية ويوصي بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والثانية يهودية مع بقاء منطقة القدس تحت الوصاية الدولية.

وتعود أهمية هذا المشروع أيضاً إلى، قيام هيئة الأمم المتحدة عند مناقشة القضية الفلسطينية باعتماده كأساس لحل القضية، فقد جاء قرار الجمعية العامة مؤيداً إلى حد كبير لمشروع لجنة اليونسكوب، وقامت بإصدار توصيتها التي حملت رقم 181/2 لعام 1947م وهي التوصية المعروفة بقرار تقسيم فلسطين .

هذا القرار بالإضافة إلى وعد بلفور الصادر عام 1917 يعتبران من الأسباب الرئيسة التي فجرت الصراع العربي الإسرائيلي الذي ما زال مستمرا حتى الآن:

ويمكن القول أن مشروع لجنة اليونسكوب جاء ليؤكد على المصالح الأمريكية والأوربية في المنطقة العربية، وهي مصالح قديمة ومتعمقة، جاء تحقيقاً للأطماع الصهيونية في فلسطين بإقامة دولتهم التي طالما حلموا بها منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م.

لا نستطيع أن نؤكد أن مشروع لجنة اليونسكوب، وضع بضغط أمريكي روسي بريطاني، وذلك من أجل دفع هيئة الأمم المتحدة لتبني مشروع قرار ملزم لكل الأطراف المعنية بقضية فلسطين، بحيث لا تستطيع تلك الأطراف نقضه أو الامتناع عن تطبيقه لكونه مشروعاً صادراً عن هيئه دولية. خاصة الطرف العربي الذي كان يرفض رفضاً تاماً أي مشروع يؤدي إلى تقسيم فلسطين.

إطار الدراسة وحدودها:

يتناول البحث بالدراسة موضوع لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة والتي تم تشكيلها عام 1947، لدراسة القضية الفلسطينية ووضع الحلول المناسبة .

وتركز الدراسة على تشكيل اللجنة وطريقة عملها وأهم اختصاصاتها، ومن ثم دراسة توصياتها والنتائج التي ترتبت عليها .

ويخلص البحث إلى وضع خاتمة يحاول الباحث من خلالها إظهار أهم النتائج التي توصل إليها.

منهج الدراسة :

يعتمد الباحث منهجين رئيسين – الأول المنهج التاريخي ويعتمد على تقرير اللجنة كما استُقي

من مراجعه الأصلية، وكذلك العديد من المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع البحث.

الثاني المنهج التحليلي – ويحاول الباحث من خلاله تحليل وتفسير مشروع اللجنة والتعليق قدر المستطاع على توصياتها ومواقف الأطراف المعنية منها.

تشكيل لجنة التحقيق الخاصة بفلسطين:

بعد فشل بريطانيا في إيجاد حل مناسب للقضية الفلسطينية من خلال مؤتمر لندن 1946م، قررت الحكومة البريطانية رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة للنظر فيها .

لهذا الغرض اجتمع ممثل بريطانيا في هيئة الأمم المتحدة «إسكندر كادوغان» مع الأمين العام للأمم المتحدة «تريجفي لي» في 26 / فبراير / 1947م، وبحثا معاً الإجراءات المناسبة لإتمام هذه العملية. بحيث قامت بريطانيا بتقديم مذكرة رسمية إلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة تطلب من خلالها إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها العادية التالية، وكذلك دعوة الجمعية العامة للانعقاد للتحضير وبحث هذه المسألة . [1]

انعقدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة في 3 / ابريل /1947م للنظر في القضية الفلسطينية وقد انتخب السيد «أزوالدو أرانها» ممثل البرازيل رئيساً لهذه الدورة .[2]

بعد مناقشات سطحية للقضية عينت الجمعية العامة لجنتها الأولى التي عهدت لها مهمة تحديد نطاق المشكلة، وبالفعل قامت تلك اللجنة بزيارة فلسطين، و استمعت إلى ممثلي الهيئة العربية العليا الذين طالبوا بوضع حد للانتداب فوراً وإقامةحكومة ديمقراطية ذات سيادة في فلسطين وكذلك استمعت اللجنة إلى ممثلين عن الوكالة اليهودية الذين طالبوا بالعودة فوراً إلى التصريح بالهجرة وأعربوا عن رغبتهم في أن يصبح لهم ممثل في هيئة الأمم المتحدة، وبعد أن تمت للجنة الاتصالات والمناقشات اقترحت على الجمعية العامة إنشاء لجنة تحقيق خاصة توضع تحت تصرفها كل الوسائل والإمكانيات اللازمة وتكلف بتقديم المقترحات التي تراها مناسبة وصالحة لحل المشكلة الفلسطينية . [3]

عند انعقاد الدورة الطارئة للجمعية العامة في 28/ابريل/1947م، جرت العديد من المناقشات حول تشكيل اللجنة ومدى صلاحياتها، فقد طرحت الأرجنتين مشروع قرار يقترح تشكيل لجنة خاصة من أحد عشر عضواً، تضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ودولة عربية وخمس دول أخرى تختار بطريق القرعة، وذلك لضمان تمثيل جميع المناطق. على أن تستمع اللجنة إلى ممثلين عن بريطانيا والعرب واليهود، وأن تكون لها أوسع السلطات في تسجيل الحقائق ووضع التوصيات .[4]

أما المشروع الثاني والذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، واقترح إنشاء لجنة خاصة من سبع دول محايدة، مع استبعاد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول العربية، على أن تكون مهمة اللجنة جمع البيانات المتصلة بالقضية الفلسطينية وتحليلها ومقارنتها، وتلقي الشهادات من الحكومة المعنية ومن المنظمات غير الحكومية وكذلك الأفراد حسب ما تراة اللجنة مناسباً، ودراسة المسائل المختلفة المتعلقة بذلك، وتقديم المقترحات التي

تراها مفيدة لحل مشكلة فلسطين إلى الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة لكي تنظر الجمعية العامة في المشكلة بشكل فعال.[5]

بعد مناقشات مستفيضة حول المشروعين ،تقرر سحب المشروع الأرجنتيني والتصويت على المشروع الأمريكي، الذي وافقت عليه الجمعية العامة وذلك بعد إجراء بعض التعديلات عليه، بحيث وافقت الجمعية العامة على أن تكون مهمة لجنة التحقيق الخاصة، إعداد تقرير خاص ينص على تقديم مقترحات عملية لإنهاء المشكلة الفلسطينية.

وجاء ذلك من خلال قرارها الذي حمل رقم –106- في 15/مايو/1947م إنشاء لجنة تحقيق خاصة تابعة للأمم المتحدة وقد تألفت من الدول التالية (استراليا- كندا- تشيكوسلوفاكيا- غواتيمالا- الهند- إيران- هولندا- البيرو- السويد- الأرغوأي – يوغسلافيا). [6]

وقد حدد القرار مهمة اللجنة في التأكد من الحقائق وتسجيلها و تحري جميع المسائل والقضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وعلى اللجنة أن تقرر طريقة عملها، والقيام بالتحقيقات الخاصة داخل فلسطين وتتلقى الشهادات الخطية والشفهية ودراستها من السلطة التنفيذية المتمثلة في بريطانيا، وممثلي سكان فلسطين ومن الحكومات والمنظمات والأفراد كما ترى ذلك ضرورياً، وكما تراه ملائماً في كل حالة، وعلى اللجنة الخاصة أن تعد تقريراً للجمعية العامة وأن تقدم الاقتراحات التي تراها مناسبة لحل مشكلة فلسطين، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الأمين العام في وقت لا يتعدى الأول من أيلول 1947م.[7]

قبل أن تتوجه اللجنة إلى فلسطين عقدت العديد من الجلسات التحضيرية في مدينة نيويورك وانتخب السيد «أميل ساند ستروم» السويدي الأصل رئيساً لها، ثم انتقلت إلى فلسطين في منتصف شهر يونية 1947م.[8]

بمجرد أن وصلت اللجنة إلى مدينة القدس عم الإضراب معظم المدن الفلسطينية وكذلك بعض الدول العربية المجاورة، فقد أعلنت الهيئة العربية العليا عن معارضتها في مقابلة اللجنة وقامت بتوجيه برقية إليها ذكرت فيها «تود الهيئة العربية العليا في فلسطين أن تبلغ الأمم المتحدة أنها بعد أن درست بعناية المداولات والظروف التي شكلت من خلالها لجنة تقصي الحقائق في فلسطين، والمناقشات التي أدت إلى تحديد اختصاصاتها، قررت أن يمتنع عرب فلسطين عن التعاون مع اللجنة المذكورة والكف عن المثول أمامها للأسباب التالية :

أولاً: رفض الأمم المتحدة اتباع السبيل الطبيعي وهو إدراج موضوع إنهاء الإنتداب وإعلان الاستقلال في جدول أعمال الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة وفي نصوص تفويض اللجنة .

ثانياً: عدم فصل لاجئي العالم من اليهود عن مشكلة فلسطين .

ثالثاً: التضحية بمصالح أهالي فلسطين بالنص على المصالح الدينية للعالم، على الرغم من أن هذه المصالح ليست محلاً للجدل. هذا فضلاً عن الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين واضحة بذاتها، ولايمكن أن تظل محل بحث بل هي جديرة بالاعتراف بها على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة».[9]

يمكن القول أن الموقف السابق لعرب فلسطين

جاء مطابقاً تماماً للموقف الذي اتخذوه تجاه اللجان السابقة خاصة البريطانية منها مثل لجنة بيل الملكية التي جاءت إلى فلسطين عام 1937م، لوضع حل للقضية الفلسطينية وإنهاء ثورة عام 1936م وكذلك لجنة وودهيد الفنية 1938م التي جاءت لوضع مشروع لجنة بيل لتقسيم فلسطين موضع التنفيذ وكذلك مشروع موريسون-جرايدي عام1946.

وقد جاءت المواقف متطابقة بالرغم من البعد الزمني نظراً لإصرار العرب على الموقف نفسه ألا وهو الرفض التام لسياسة اللجان، التي تركزت مهمتها الرئيسة في العمل على تقسيم فلسطين ومنح الصهاينة وطناً قومياً على أرضهم.[10]

أما موقف الجامعة العربية فقد اختلف نوعاً ما عن موقف الهيئة العربية العليا، إذ وافقت الجامعة العربية على الاجتماع بلجنة التحقيق، وقام وزير خارجية لبنان وباسم الدول العربية بعرض الوثائق والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية لعروبة فلسطين، وحقها المشروع في الاستقلال والسيادة، وطالب بقيام حكومة مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية، [11]

وفندت هذه المذكرة مزاعم الصهيونية وأطماعهم في فلسطين، واشتملت على إنذار بالأخطار التي ستنتج عن مسايرة اللجنة أو حتى الأمم المتحدة لليهود في مزاعمهم .[12]

كما يبدو من العرض السابق فإن الموقف العربي الرسمي اتخذ موقفا دبلوماسيا اختلف نوعا ما عن موقف الهيئة العربية العليا مما أدى إلى إضعاف في الموقف الفلسطيني أمام اللجنة من ناحية، وجعل الموقف الصهيوني أكثر قوة وصلابة في عرض حجته أمام اللجنة من ناحية أخرى، فقد تعاون ممثلو الصهاينة تعاوناً كاملاً مع اللجنة وقاموا بتقديم ما يزيد عن مائة ادعاء، تفيد أحقيتهم في فلسطين، وقاموا بتعيين ضابطي اتصال باللجنة، وقدموا لها عرضاً بحمايتها أثناء إقامتها داخل فلسطين .[13] بعد أن استمعت اللجنة إلى آراء كل الأطراف، وقامت بمناقشة كافة الأمور توجهت إلى جنيف وهناك قامت بوضع تقريرها .

وعند مناقشة اللجنة الأوضاع في فلسطين وجدت نفسها أمام العديد من الحلول، كان عليها أن تختار أفضلها وهي: إما الاحتفاظ بفلسطين في ظل الوصاية وإقامةدولة موحدة فى فلسطين، وأما إقامة دولة اتحادية فيها، وإما تقسيم فلسطين .

وكذلك كان أمامها حقيقتان – الأولى مد أجل الانتداب على فلسطين وهو أمر أصبح مستحيلاً في هذه المرحلة، والثانية أن الأوضاع بين العرب واليهود داخل فلسطين أصبحت صعبة للغاية بحيث لا يمكن التوفيق بينهم بأي حال من الأحوال، وكان المقابل لهذه الحقيقة الثانية، حقيقة اخري مفادها ضرورة النظر في مشكلة فلسطين لا على أساس الاعتبارات القانونية، ولكن على أساس الاعتبارات القومية.[14]

في نهاية مناقشات اللجنة توصلت إلى وضع توصياتها التي قامت بنشرها في سبتمبر 1947م، إذ جاءت على النحو التالي :

استعرض التقرير القضيتين العربية والصهيونية وذلك قبل أن تحدد اللجنة توصياتها لحل القضية الفلسطينية، وذكر بخصوص القضية العربية – أن العرب يسعون إلى إنشاء فوري للدولة الفلسطينية المستقلة وذلك في غربي الأردن كدولة عربية، ويستند عرب فلسطين في ذلك إلى الحق الطبيعي للأغلبيةالعربية للاحتفاظ بالملكية التي لا جدال

فيها للبلاد حيث إنهم كانوا ولا زالوا يمتلكون الأرض منذ قرون طويلة .وهذا الادعاء بوجود حق طبيعي، إنما يقوم على أساس دعوى وهو أن ارتباط العرب بفلسطين قد استمر دون انقطاع عهود تاريخية قديمة. وأن العرب يدعون حقوقاً مكتسبة تقوم على أساس الوعود والتعهدات العامة التي أعطيت رسمياً للشعب العربي خلال الحرب العالمية الأولى، وتبعاً لوجهة النظر العربية، فإن هذه التعهدات التي أُعطيت بشكل جماعي تشكل اعترافاً قاطعاً بالحقوق السياسية العربية في فلسطين التي يدعون أن بريطانيا العظمى ملزمة إلتزاماً تعاقدياً بقبولها ودعمها، وهو التزام لم تف به بريطانيا حتى الآن، ويتمسك العرب بصفة مستمرة بموقفهم القائم على عدم شرعية الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي تضمن وعد بلفور .وقد رفضت الدول العربية الاعتراف بأن له أي صحة قانونية .[15]

أما بخصوص المسألة الصهيونية فذكرت اللجنة – أن المسألة اليهودية حسبما يجري بحثها هنا هي القضية التي تدافع عنها الوكالة اليهودية التي لها مركز خاص فيما يتعلق بالمصالح اليهودية حسب أحكام الانتداب البريطاني، وتقول اللجنة أن المسألة اليهودية تسعى إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين، واللجنة ترى أن مسألة الدولة اليهودية ومسألة الهجرة غير المحدودة إلى فلسطين متشابكتان بشكل لا يمكن فصله، فالدولة اليهودية من ناحية، ملزمة بتأمين مأوى للمهاجرين اليهود الذين يثيرون ضجة كبرى للقدوم إلى فلسطين من مخيمات النازحين ومن أماكن أخرى، والدولة اليهودية من ناحية أخرى ستكون في حاجه ماسة إلى مهاجرين يهود للتأثير على الرجحان العددي الحالي الكبير للعرب على اليهود في فلسطين، وتضيف اللجنة أن اليهود يعترفون بالصعوبة التي ستؤدي إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين كلها في الوقت الحاضر، لأن اليهود سيكونون فيها أقلية، وأن هناك صعوبة تنطوي على إنشاء الدولة اليهودية في جزء من فلسطين يمكنهم أن يتمتعوا فيه على أفضل الفروض بأغلبية عددية ضئيلة. وهكذا فإن المسألة اليهودية تركز تركيزاً كبيراً على حق اليهود في الهجرة لأسباب سياسية وإنسانية، لذا فإنهم يشددون على حق اليهود في العودة إلى فلسطين.[16]

يتضح لنا من العرض السابق، مدى التحيز الذي وقعت فيه اللجنة عند مناقشتها للقضية الفلسطينية للجانب الصهيوني، وذلك من خلال حديثها المستمر عن اتهام الجانب العربي بأن كل ما يقدمه من حقائق ووثائق يعتبر من وجهة نظر اللجنة مجرد ادعاء لا يرقى للحقيقة بشيء.

أما عند مناقشتها للطرح الصهيوني نجدها تتعاطف كلياً مع ادعاءاتهم خاصة فيما يتعلق بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهي مسألة خارجة عن نطاق اختصاصها كلياً، ويبدو أن اللجنة وضعت أمامها مهمة واحدة فقط أو بمعنى آخر وضع لها مهمة محددة يجب السير عليها، ألا وهي إنشاء الدولة اليهودية على أرض فلسطين كما تريد الدول ذات النفوذ في هيئة الأمم المتحدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تدعم هذا التوجه وتعمل على تطبيقه بكل الوسائل .

مشروع لجنة التحقيق الدولية الخاص بفلسطين:

لابد من الإشارة هنا إلى أن اللجنة قد انقسمت إلى قسمين، أغلبية وأقلية – وقد قام كل قسم بوضع

مشروع خاص به .

أولاً :- مشروع الأغلبية:

قام مشروع الأغلبية بوضع العديد من المبادئ والتوصيات قبل أن تقوم بوضع مشروعها لتقسيم فلسطين، ومن أهم تلك المبادئ: ضرورة إنهاء الانتداب على فلسطين، ومنحها الاستقلال في أعقاب فترة انتقال قصيرة تكون السلطات المحلية فيها مسؤولة أمام الأمم المتحدة، ويكون النظام الأساسي للدولتين والدستور قائم على أسس ديمقراطية تمثيلية تحترم فيها مبادئ حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، ويحافظ فيها على وحدة اقتصادية لجميع أجزاء فلسطين. على أن يصبح المواطنون الفلسطينيون وكذلك العرب واليهود، الذين يقيمون في فلسطين ويحملون الجنسية الفلسطينية، مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة، على أن تبرم معاهدة بين الدولتين وتكون المعاهدة ملزمة في الحال دون التصديق عليها، وتتضمن أحكاماً تقضي بإنشاء الوحدة الاقتصادية لفلسطين، والإبقاء على الصفة الدينية لجميع الأماكن المقدسة .[17]

مشروع تقسيم فلسطين كما وضعته الأغلبية:

وهو المشروع الذي أوصت به معظم دول اللجنة المتمثلة في الدول التالية: (كندا، استراليا، بيرو، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، السويد، اورغواي).

ويوصي هذا المشروع بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق رئيسة: المنطقة الأولى – المنطقة العربية: وتشمل منطقة الجليل الغربي، ومنطقة نابلس الجبلية، والسهل الساحلي الممتد من أسدود وجنوب يافا حتى الحدود المصرية بما في ذلك منطقة الخليل وجبل القدس وغور الأردن الجنوبي. بحيث تبلغ مساحة هذه المنطقة أثني عشر كيلو متر مربع، ويسكنها (661) ألف نسمه منهم (11) ألف يهودي، و(650) ألف عربي، ويملك اليهود فيها (100) ألف دونم، بينما يملك العرب الباقي تقريباً.[18]

المنطقة الثانية – المنطقة اليهودية: وتتألف من منطقة الجليل الشرقي، ومرج ابن عامر، والقسم الأكبر من السهل الساحلي، ومنطقة بئر السبع والنقب. وتبلغ مساحة هذه المنطقة، والتي تعتبر من أخصب وأفضل أراضي فلسطين، أربعة عشر ومائتي ألف كيلو متر مربع، يقطنها (990) ألف نسمه، منهم (530) ألفاً من اليهود، و(460) ألفاً من العرب، بحيث يملك العرب فيها ثلثي مجموع مساحة أراضي هذه المنطقة وعقاراتها.[19]

المنطقة الثالثة – الأماكن المقدسة: وتشمل مدينة القدس ومنطقتها، على أن توضع هذه المنطقة تحت نظام الوصاية الدولي، على أن يعين مجلس الوصاية حاكماً لها من غير العرب أو اليهود، ويقيم في هذه المنطقة .(150) ألف عربي، ألف يهودي. حسب تقديرات لجنة الأكثرية .وحددت هذه المنطقة لتشمل المناطق التالية (مدينة القدس والقرى والبلدات المحيطة بها، من أقصى الشرق أبو ديس، ومن أقصي الجنوب بيت لحم، ومن أقصى الغرب عين كارم، ومن أقصى الشمال منطقة شنافات) .[20]

كذلك أوصى مشروع الأغلبية، بإنشاء دولتين مستقلتين في المنطقة الأولى والمنطقة الثانية، بعد مرحلة انتقال حددتها بسنتين، تتولى بريطانيا خلالهما إدارة فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة، كما أوصت بضرورة قبول (150) ألف مهاجر

صهيوني للدولة اليهودية المزمع إنشاؤها خلال فترة الانتقال، وإذا زادت هذه المرحلة يسمح بدخول (60) ألف مهاجر صهيوني في كل سنة، كما أوصت بإنشاء اتحاد اقتصادي وجمركي في المرافق العامة بين الدولتين.[21]

وقد برر مشروع الأغلبية، تقسيم فلسطين بأن الغرض الأساسي الذي يقوم عليه اقتراح التقسيم، هو أنه لا يمكن التوفيق بين مطالبة العرب من ناحية، ومطالبة اليهود من ناحية أخرى بفلسطين، وإن كان لدى كل من الطرفين ما يبرر مطالبه، وأن التقسيم دون جميع الحلول التي طرحت هو أكثر التسويات إتصافاً بالواقعية وإمكانية التنفيذ، وهو الحل الذي يرجح أن يوفر أكثر من غيره أساساً عملياً لتحقيق المطالب والأماني الوطنية لكلا الطرفين .كذلك يوفر مشروع التقسيم صفة الحسم التي تعتبر أكثر صفة مطلوبة في الحل، لأن التقسيم يقوم على أساس تقييم واقعي للعلاقات العربية اليهودية في فلسطين، وأن التقسيم هو الوسيلة الوحيدة المتوفرة التي يمكن بها تحميل كل من العرب واليهود المسؤولية السياسية والاقتصادية بشكل عادل، على أمل إدخال عنصر جديد وهام من عناصر التحسن السياسي في مواجهة تحملهم المسؤولية كامله عن نتائج أعمالهم الخاصة .[22]

يمكن القول أن مشروع الأغلبية جاء في مجمله لصالح الصهاينة وذلك على حساب الحقوق الوطنية العربية، فقد أقر هذا المشروع كل الإدعاءات الصهيونية في فلسطين وقام بمنحهم الوطن الذي خططوا له منذ زمن بعيد، وكذلك منحهم حق الهجرة إلى فلسطين دون قيد أو شرط؛ لهذا نستطيع القول أن مشروع الأغلبية وضع من أجل تحقيق المصالح الصهيونية داخل فلسطين، وفي المقابل نزع مشروع الأغلبية جزءً هاماً جداً من فلسطين العربية وهو من أفضل أراضي فلسطين الزراعية والاقتصادية ومنحه للصهاينة، مما يؤكد صدق استنتاجنا وهو أن اللجنة كانت متحيزة بالكامل للطرف الصهيوني .

ثانياً: مشروع الأقلية

وهو المشروع ا لذي أقره ممثلو الدول التالية – الهند، يوغسلافيا، إيران– وقد أوصى – بإنشاء دولة فلسطينية اتحادية، تسمى دولة فلسطين المستقلة، على أن تتمتع شعوب هذه الدولة بحقها في الاستقلال، على أن تنشأ تلك الدولة في أعقاب فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام، وتتألف الدولة الفلسطينية الاتحادية المستقلة من دولة عربية ودولة يهودية ويقوم سكان فلسطين بانتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور للبلاد وذلك أثناء الفترة الانتقالية، وتعلن الجمعية العامة للأمم المتحدة نيل دولة فلسطين الاتحادية الاستقلال فور إعلان السلطة القائمة بإدارة الإقليم للجمعية العامة أن الجمعية التأسيسية المشار إليها في الفقرة السابقة قد اعتمدت دستوراً ديمقراطياً. وأوصت الأقلية كذلك أن تكون هناك جنسية ومواطنة فلسطينية واحدة. أما بخصوص القدس فقد اقترحت هذه اللجنة، أن تتألف القدس والتي ستكون عاصمة دولة فلسطين الاتحادية المستقلة، لأغراض الإدارة المحلية، من بلديتين مستقلتين، تشمل إحداهما الأجزاء العربية من المدينة بما فيها ذلك الجزء من المدينة الواقع ضمن السور، بينما تشمل الأخرى المناطق التي يغلب عليها الطابع اليهودي . [23]

أما بخصوص الهجرة اليهودية إلى فلسطين،

فقد اقترحت الأقلية لحل المشكلة بالسماح للهجرة اليهودية فقط داخل حدود الدولة اليهودية في فلسطين الاتحادية المقترحة، وذلك بأعداد لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية لتلك الدولة، مع مراعاة الحقوق الواجبة للسكان الموجودين خلال تلك المرحلة داخل تلك الدولة ولمعدل تزايدهم الطبيعي المتوقع، على أن تتحذ السلطة المسؤولة عن تنفيذ الترتيبات الانتقالية نيابة عن الأمم المتحدة جميع الإجراءات الضرورية لصيانة هذه المبادئ. ولغرض إجراء تقييم موضوعي للطاقة الاستيعابية للدولة اليهودية في فلسطين، تنشأ لجنة دولية تتألف عضويتها من ثلاثة ممثلين يسميهم عرب فلسطين، وثلاثة ممثلين يسميهم يهود فلسطين، وثلاثة ممثلين تسميهم الهيئة المختصة التابعة للأمم المتحدة.

وقد بررت الأقلية مشروعها، بأنه لا جدال في أن أي حل لقضية فلسطين لا يمكن أن يعتبر حلاً للمسألة اليهودية بشكل عام، وأن من المسلم به أن فلسطين بلد مشترك لكل من السكان الأصليين العرب واليهود، وأن لكلا الشعبين ارتباطاً تاريخياً بها، وأن كلاً منهما يقوم بدور حيوي في الحياة الاقتصادية والثقافية للبلاد، ولما كان هذا هو الحال، فإن الهدف هو إيجاد حل ديناميكي يكفل حقوقاً متساوية لكل من العرب واليهود في دولتهم المشتركة التي ستحتفظ بتلك الوحدة الاقتصادية التي لا غنى عنها لحياة البلد وتنميته، لهذا فإن المجتمع الدولي يخطئ خطأً جسيماً إن لم يوجه كل جهد في هذا الاتجاه، وإن تأييد الأمم المتحدة للحفاظ على وحدة فلسطين سيكون في حد ذاته عاملاً هاماً لتشجيع التعاون بين الشعبين، وسيسهم بشكل فعال في تهيئة المناخ الذي يمكن فيه غرس الرغبة في التعاون، وفي هذا الصدد فإنه من المسلم به أن الأمر يتطلب إلى حد كبير المكانة الأدبية والسياسية للأمم المتحدة.[24]

في اعتقادي أن كلا الفريقين الأغلبية والأقلية أقرا الادعاء الصهيوني في أرض فلسطين، ومنحا الصهيونية ما أرادت وهو الحق المزعوم في أرض فلسطين، وإقامة الدولة التي كانوا يحلمون بها، والاختلاف الوحيد بين المشروعين يتمثل في أن الأغلبية أرادت فلسطين دولتين واحدة عربية والثانية صهيونية مع بقاء منطقة القدس تحت إشراف دولي.

أما الأقلية فأرادت فلسطين دولة واحدة بحكومتين، تكون القدس عاصمة لتلك الدولة .

ويمكن القول أن الاختلاف البسيط بين الفريقين راجع إلى مصالح وتوجهات كل دولة من تلك الدول تجاه القضية العربية والفلسطينية خلال تلك المرحلة، فكل من إيران والهند كانتا متعاطفتين مع القضية العربية لكونهما دولتين يوجد بهما مسلمون و بأعداد كبيرة، لذا كانتا تفضلان عدم تقسيم فلسطين. أما دول الأغلبية- فكانت معظمها إما تدور في فلك النفوذ الأمريكي أو النفوذ الصهيوني لهذا أيدت ودعمت تقسيم فلسطين ومنح الصهاينة دولة طالما حلموا بها .

المواقف المختلفة من مشروع لجنة التحقيق الخاصة بفلسطين :

أولاً- الموقف العربي :

بمجرد أن قامت اللجنة بإعلان تقريرها القاضي بتقسيم فلسطين، ثارت ثائرة العرب داخل فلسطين وأعلنوا أنهم يرفضون أي شكل من أشكال تقسيم فلسطين، وسيقاومون تنفيذه بكل الوسائل .

وتعبيراً عن هذا الرفض قامت الهيئة العربية العليا بإصدار بيان رسمي وحاسم، رفضت من خلاله كل ما جاء في التقرير جملةً وتفصيلاً، وذكرت في هذا المجال «أن هذين الاقتراحين يخالفان بداهة كل أماني العرب ومطالبهم وميثاقهم القومي، كما يخالفان ميثاق هيئة الأمم المتحدة وجميع مبادئ الحق والعدل، وفيهما من الجرأة على الحق والمنطق والتاريخ والتجاوز على حقوق عرب فلسطين مسلمين ومسيحيين، وعلى حقوق الأمة العربية كلها والعالم الإسلامي بأسره في هذه البلاد المقدسة ما لا سبيل معه إلى مناقشة أو مساومة، وما لا يقابل إلا بالرفض البات والإنكار المطلق لا من الهيئة العربية العليا والأمة العربية الفلسطينية فحسب، بل من العالمين العربي والإسلامي ومن كل ذي ضمير حي ووجدان سليم في العالم».[25]

أما الجامعة العربية، فقد عقدت فور إعلان التقرير عدة اجتماعات عن طريق لجنتها السياسية في لبنان وذلك في الفترة ما بين 16 إلى 19 سبتمبر 1947م حيث انتهت تلك الاجتماعات، إلى ضرورة مكاشفة الرأي العام العربي بحقيقة الأخطار التي أصبحت تهدد فلسطين،ودعوة العرب إلى تقديم كل ما في وسعهم من المعونة والتضحية إلى فلسطين، كذلك قررت اللجنة السياسية في اجتماع صوفر بلبنان، إرسال مذكرة احتجاج إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتوضيح موقف الدول العربية من مشروع اللجنة وبالخطر المحدق بالأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، وتحملهما مسؤولية كل ما يتمخض من نتائج وذلك في حالة اتخاذ أي قرار من شأنه أن يمس حق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة. [26]

واقترحت اللجنة السياسية العربية، أن تحشد الدول العربية جيوشها على حدود فلسطين الشمالية والجنوبية والشرقية لتدخل فلسطين لملء الفراغ في حالة انسحاب القوات البريطانية، وأن تقدم الدول العربية للهيئة العربية العليا عشرة آلاف بندقية لتسليح العرب المقيمين بين أماكن اكتظاظ السكان، وأن تشكل قيادة عربية واحدة للإشراف على عملية الدفاع ويرصد لها كدفعة أولى مليون جنيه فلسطيني، وأن تقيم معسكرات للتدريب، وتأليف لجنة للإشراف على تنفيذ هذه التوصيات وإدارة الأمور .[27]

كما يتضح لنا رفض العرب مشروع لجنة التحقيق بشقيه، ويمكن القول أن الرفض العربي جاء نتيجة أن ذلك المشروع لم يأت بجديد لحل القضية الفلسطينية، بل على العكس فقد رسخ مشروع اللجنة ما جاءت به اللجان السابقة خاصة البريطانية منها، مثل لجنة بيل الملكية 1937، ولجنة وودهيد الفنية 1938 ومشروع موريسون جرايدي 1946، التي أوصت في حينه بتقسيم فلسطين ومنح اليهود دولة على أرضها، فجاء الرفض العربي لمشروع لجنة التحقيق الدولية متوقعاً.

ثانياً- الموقف الصهيوني من مشروع لجنة التحقيق الدولية :

استقبل الصهاينة في معظمهم قرار الأغلبية بنوع من الارتياح الممزوج بنوع من التحفظ، لأن اللجنة لم تمنحهم دولة على كل أرض فلسطين، ولم تضم لهم مدينة القدس، إلا أنهم وجدوا في مشروع الأغلبية مكسباً جديداً لهم، فعملوا على مجاراة الأمم المتحدة في هذا الميدان ليظهروا للعالم أنهم

يرغبون في السلام، وأن العرب هم من يعارض القرارات الدولية وسلطات هيئة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه رفضوا مشروع الأقلية رفضاً تاماً. [28]

ويمكن القول أن الموافقة الصهيونية على مشروع الأغلبية جاء مدروساً بعناية، فهو من ناحية يقبل هذا المشروع ويدعمه لأنه أول مشروع دولي يمنح الصهاينة دولة معترفاً بها دولياً على أرض فلسطين، وهو الأمر الذي طالما عملوا من أجله طوال السنوات السابقة أي منذ نشأة الحركة الصهيونية. ومن ناحية أخرى يتحفظ على أن تلك الدولة لا تشمل كل فلسطين ومدينة القدس، ليظهروا للعالم أن ما حصلوا عليه غير كاف ومنقوص .

ثالثاً- موقف هيئة الأمم المتحدة من مشروع لجنة التحقيق الدولية :

قامت اللجنة بتقديم تقريرها إلى الجمعية العامة التي قامت بدورها بعقد جلسة خاصة في 23/ سبتمبر / 1947م، لمناقشة ودراسة التقرير، وبعد مناقشات سريعة قامت الجمعية العامة بإحالة التقرير إلى لجنة خاصة شكلتها لهذا الغرض من جميع الدول الأعضاء في الجمعية .

وخلال المناقشات التي جرت داخل اللجنة الفرعية بدأ ممثلو الدول يطرحون آرائهم حول تقرير لجنة التحقيق الدولية بشقيه، فتحدث مندوب بريطانيا قائلاً ، «أن حكومته قررت إنهاء انتدابها على فلسطين وحددت يوم 15/أيار 1948م آخر يوم لبقائها في فلسطين»، وأضاف، أن حكومتي ساعدت على استقلال الكثير من البلاد العربية التي كانت ترزح تحت الحكم التركي وأنها تؤيد وتساعد على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، لذلك فهي تؤيد توصية لجنة التحقيق بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، على أن يجري تعديلات على الحدود بين القسمين العربي واليهودي، بحيث تلحق مدينة يافا بالقسم العربي لأن معظم سكانها من العرب . [29]

ويبدو أن بريطانيا قد وجدت ضالتها في مشروع الأغلبية والداعي إلى تقسيم فلسطين وإنشاء الدولة اليهودية التي عملت المستحيل لإنشائها طوال مرحلة احتلالها لفلسطين .

وكذلك وجدت فيه غطاءً تتخلص من خلاله من تبعات القضية الفلسطينية، وذلك بدعوى أنها لا تستطيع مخالفة ومعارضة قرارات الأمم المتحدة[30]

أما المندوب السوفيتي، فقد أعلن «أن الاتحاد السوفيتي كان منذ البداية يؤيد استقلال فلسطين، في دولة ديمقراطية واحدة، يتعايش فيها الشعبان العربي واليهودي، أما وقد تبين أن كلاً من العرب واليهود لا يريدان العيش معاً، فإن الاتحاد السوفيتي يؤيد تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، شريطة انسحاب بريطانيا منهما».[31]

يبدو أن الموقف السوفيتي جاء داعماً لمشروع تقسيم فلسطين، وهو أمر غير مستغرب على الأقل خلال تلك المرحلة، فقد أراد الاتحاد السوفيتي من خلال ذلك الموقف تحقيق العديد من المصالح السياسية والاستراتيجية في المنطقة التي كانت حكراً على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد اعتقد الاتحاد السوفيتي أن في تأييده للموقف الصهيوني وأهدافه في إقامة الدولة الصهيونية على أرض فلسطين، سيمنحه مكانة خاصة في المنطقة وسيؤدي ذلك بالطبع إلى تنافس قوي مع الدول الأخرى ذات النفوذ المطلق، ومن ثم سيعمل على تحقيق مصالحه المختلفة في هذه المنطقة الهامة من العالم .

ثم ألقى مندوب الهيئة العربية العليا، السيد جمال الحسيني كلمته قائلاً «إننا نرفض التقسيم ونطالب بإقامة دولة عربية مستقلة على كل فلسطين يتعايش فيها جميع السكان العرب واليهود متساويين في الحقوق والواجبات، وأن شعب فلسطين سيقاوم التقسيم بالدم والروح».[32]

أما ممثل الحركة الصهيونية، حاييم وايزمن فذكر «إن من حقنا إقامة دولتنا اليهودية على أرض أجدادنا التي أعطانا إياها الرب، وهي تشمل فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان مع نهر الليطاني والجولان، وقد اقتطعها البريطانيون والفرنسيون بعد الحرب العالمية، وإننا نوافق على التوصية بتقسيم فلسطين، على أن يضم إلينا الجليل مع اعتبار أن ذلك يعتبر تضحية كبرى من الشعب اليهودي في سبيل السلام».[33]

ثم تحدث مندوب الولايات المتحدة، وقارن بين ما حصل عليه العرب من استقلال في بلدان كثيرة وبين ما يعانيه اليهود، وانتهى إلى إعلان تأييد حكومته لتوصية الأغلبية، على أن تجرى عليه بعض التعديلات الطفيفة لصالح المنطقة العربية. [34]

وكان الموقف الأمريكي متوقعاً، نظراً للتأييد الشديد والقوي من قبل أمريكا للطرف الصهيوني منذ تخلي بريطانيا عن هذا الدور .

بعد أن استمعت اللجنة الخاصة لكل هذه البيانات، قررت إنشاء لجنتين فرعيتين: واحدة من مؤيدي مشروع الأغلبية، والثانية من مؤيدي الأقلية .

تكونت اللجنة الأولى من الدول التالية (الاتحاد السوفيتي، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، جنوب أفريقيا، غواتيمالا، فنزويلا، كندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية) .أما اللجنة الفرعية الثانية فتكونت من الدول التالية: (افغانستان، باكستان، سوريا، العراق، كولمبيا، لبنان، السعودية، اليمن).

قامت اللجنة الفرعية الأولى بتقديم مشروعها الذي تلخص في الآتي: التوصية بإنهاء الانتداب على فلسطين، في أول –اغسطس من عام 1948م، على أن يقوم بعد شهرين من جلاء القوات البريطانية عن فلسطين، حكومتان مؤقتتان الأولى عربية والثانية يهودية، وإجراء انتخابات لجمعيتين تأسيسيتين تضعان دستورين ديمقراطيين، على أساس المسؤولية الحكومية أمام البرلمان، وضمان المساواة وعدم التمييز في الحقوق لجميع السكان، وتركت هذه اللجنة حدود الدولتين كما وضعت في مشروع الأغلبية، باستثناء فصل مدينتي يافا وبئر السبع العربيتين عن المنطقة العربية وضمهما للدولة اليهودية .[36]

أما اللجنة الفرعية الثانية: فقامت بوضع مشروع تلخص في الآتي: إنشاء حكومة مركزية واحدة تتولى مؤقتاً إدارة عموم فلسطين، على أن يتم جلاء القوات البريطانية عن البلاد خلال سنة واحدة، ولا يبدأ هذا الجلاء إلا بعد قيام تلك الحكومة، وخلال هذه المرحلة، تتوقف الهجرة اليهودية وتبقى قوانين الأراضي سارية المفعول، على أن تعالج مشكلة اليهود بصورة عامه وبمقتضى اتفاقيات دولية، وبعد ذلك تجري الحكومة المؤقتة انتخابات عامة لجمعية تأسيسيه، تضع دستوراً ديمقراطياً يضمن وحدة فلسطين واستقلالها، وتمتع جميع رعاياها بالحقوق والواجبات .[37]

يتضح لنا الفرق الشاسع بين المشروعين، ويمكن إرجاع ذلك من وجهة نظري إلى طبيعة تكوين اللجنتين، فاللجنة الأولى تتكون من دول معظمها

تؤيد التقسيم وتعمل على إنشاء الوطن الصهيوني على أرض فلسطين، أما اللجنة الثانية – فتتكون من دول بعضها إسلامية والبعض الآخر دول ليس لها مصالح سياسية في المنطقة، من هنا طالبت بدولة واحدة في فلسطين ولم تؤيد تقسيمها .

عندما طرح مشروع اللجنة الثانية للتصويت في 24/نوفمبر /1947م، سقط بالأكثرية إذ رفضته 29 دولة، وأيدته 12 دولة، وامتنع عن التصويت 14 دولة.

وقد أيدت الدول العربية مشروع الأقلية وصوتت إلى جانبه، وكذلك أيده مندوبو أفغانستان وإيران والباكستان وتركيا وكوبا وليبيريا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقفتا ضد هذا المشروع علناً وأظهرتا تأييدهما لمشرع التقسيم الذي أوصت به اللجنة الفرعية الأولى.[38]

بعد سقوط مشروع الدولة الموحدة كما اقترحت اللجنة الفرعية الثانية، أثار مندوبو الدول العربية اعتراضاً بعدم صلاحية المنظمة الدولية لفرض أي حل غير الاستقلال على شعب فلسطين دون رغبته وموافقته، وطالبوا بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، إلا أن هذا الاقتراح سقط بالأغلبية، ثم طالبوا مجرد استشارتها بصلاحية المنظمة لفرض التقسيم دون استفتاء، فسقط الاقتراح الثاني أيضاً[39].

جرى بعد ذلك التصويت على مشروع اللجنة الفرعية الأولى، في 25/نوفمبر/1947م، والذي يمثل في جوهره التوصيات المعدلة التي وضعتها أغلبية لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين –اليونسكوب- من أجل تقسيم فلسطين، ونجح هذا المشروع فقد حصل على 25 صوتاً، وعارضه 12 صوتاً ، وامتنع عن التصويت17 صوتاً. [40]

قامت اللجنة الخاصة برفع قرارها إلى الجمعية العامة لمناقشتة واتخاذ القرار المناسب، إلا أنه كان من الضروري قبل هذا الإجراء ومن أجل إضفاء الشرعية على هذا القرار في الجلسة العامة، الحصول على أغلبية الثلثين .[41]

بدأت المناقشات حول هذا المشروع داخل الجمعية العامة، و اتضح خلال المناقشات أن المشروع لن ينجح في المرور ولن يحصل على الأغلبية المطلوبة لإقراره نظراً للمعارضة الشديدة له، لهذا عمدت الولايات المتحدة إلى استخدام كل الوسائل المتاحة لها الشرعية منها وغير الشرعية، فراحت تستخدم العديد من وسائل الضغط السياسي والاقتصادي وحتى العسكري، ومن الدول التي تعرضت للضغط الأمريكي الصهيوني، الفلبين وهاييتي وجمهورية سيام وبلجيكا وهولندا ونيوزلندا وبارغواي، حتى أن فرنسا تعرضت لهذا الضغط بعد أن اتضح أنها تعارض مشروع التقسيم.[42]

بعد مناقشات مستفيضة حول المشروع، الذي أوصت به اليونسكوب والذي أيدته اللجنة الفرعية المنبثقة عن الجمعية العامة بعد إجراء بعض التعديلات عليه والتي سبق التنويه إليها، تم التصويت عليه في يوم 29/نوفمبر/1947م وقد أيد المشروع 33 دولة، وعارضة 3 دول وامتنع عن التصويت 10 دول وهي التوصية التي حملت رقم 181/2، ونصت على تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والثانية يهودية مع بقاء منطقة القدس تحت سيطرة الأمم المتحدة .[43]

وبصدور قرار التقسيم 181/2، تكون هيئة الأمم المتحدة قد أقرت ما جاء في توصية لجنة التحقيق الخاصة بفلسطين، وهي التوصية التي من الممكن

اعتبارها السبب الحقيقي لنشأة ما يسمى اليوم بالصراع العربي الإسرائيلي .

الخاتمة :

بعد إلقاء الضوء على موضوع لجنة التحقيق الخاصة بفلسطين يمكن القول أن تلك اللجنة شكلت عنصراً هاماً في تاريخ القضية الفلسطينية الحديث، فما وضعته هذه اللجنة من مشاريع لحل القضية الفلسطينية يعتبر أساساً جوهرياً للتعقيد الذي وصلت إ ليه القضية في الوقت الحاضر، وذلك من خلال إقرار اللجنة للصهاينة بمشروعية الوطن القومي على أرض فلسطين، وهو أول اعتراف رسمي دولي للصهاينة بهذا الأمر، الأمر الذي خلق نوعاً من الأمر الواقع لهذا الوطن على أرض فلسطين .

فمنذ اليوم الأول لعمل اللجنة، اتضح تحيزها الشديد للطرف الصهيوني، فقد ظهر أن اللجنة جاءت لتحقيق هدف واحد ألا وهو إنشاء الدولة الصهيونية على أرض فلسطين، وابتعادها عن مجالها من خلال مناقشتها لبعض الامور التي ليست في مجال اختصاصها، مثل الهجرة اليهودية إلى فلسطين والبحث عن حلول لهذه المشكلة، وكذلك مناقشة أوضاع اليهود في جميع أنحاء العالم وكيفية معالجة مشاكلهم.

المهم أن اللجنة بالرغم من تحيزها الواضح للصهاينة، إلا أنها لم تأت بجديد في مجال القضية الفلسطينية، عما وضعته اللجان البريطانية السابقة التي وضعت مشاريع لحل القضية الفلسطينية، مثل لجنة بيل الملكية 1937م ولجنة وودهيد الفنية 1938م، إذ أوصت كلها بتقسيم فلسطين إلى دولتين.

من هنا كان لا بد وأن يرفض العرب مشروع اللجنة الخاصة ويقاوموه بكل الوسائل، لأنهم وجدوا في هذا المشروع تكراراً لما طرح في السابق من مشاريع بريطانية أوصت بنفس ما أوصت به لجنة التحقيق الخاصة.

وختاماً يمكن القول أن مشروع اللجنة، جاء ملبياً لرغبات الصهاينة وطموحاتهم فقد منحهم ما عملوا من أجله سنوات طويلة وبدعم من العديد من الدول وعلى رأسها بريطانيا، ومثل المشروع ضربةً قاصمة للحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين وخارجها ،هذه الضربة التي لا زالت المنطقة تعايش نتائجها حتى يومنا هذا .

الهوامـش

1) John Robert and Sami Hadawi the Palestine Diary - Beirat: PLO Researeh center .1970. vol 2 . pp.123.125.

وانظر، د محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، 1945م–1967م، دار المعارف ،القاهرة، 1979م، ص 137.

2) د، حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، القاهرة، 1967م، ص 412 .

3) هنري كتن، قضية فلسطين، ترجمة، د رشدي الأشهب، الطبعة الأولى،1999م

ص، 44. وانظر، محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 138.

(4) United Nations - Year Book - Department of Pubic Information New York 1947 –1948 . p. 227

وانظر، الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917م – 1988م،

الأمم المتحدة، نيويورك، ص 136.

5) Year Book 1974- 1948. Op cit . p . 127

6) I bid .p. 128 Year Book. – وانظر، Hadawi .op cit p. 143.

وثائق فلسطين، مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص، 895م.

7) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، والصراع العربي

الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947م–1974م، قرار رقم

(106)، ص 3.

8) الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 141.

9) المرجع نفسه، ص 141.

10) المرجع نفسه، 142.

11) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع التسوية، 1934م– 1974م، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ص 98 . وانظر، منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947– 1982م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1983م ص 21.

12) د جلال يحيى ،العالم العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة، 1985م، ص 232.

13) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 139.

14) المرجع نفسه، ص 152.

15) Report of the general Assembly :by the – U.N.S.C.O.P. United Nations Specil Commity On Palestine . Official Records of the 3 rd Seetiou- 1947-1948- Supplment- N –11. P. 44.

16) الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص، 146.

17) المرجع نفسه، ص، 155. وانظر، أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، 1939–1935م–، دار الهدى، للنشروالتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت، 1968م،ص،571.

18) أكرم زعيتر، مرجع سابق، ص، 195.

19) المرجع نفسه، ص، 195.

20) المرجع نفسه، ص، 196.

21) PASSIA - Palestinia Academic Society for the Study of International Affairs- Documents ON Jerusalem -PASSIA- 1996. P . 225.

22) شفيق الرشيدات، فلسطين، تاريخاً – وعبرة– ومصيراً– مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،بدون سنة نشر، ص، 150.

23) الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص، 156

24) أكرم زعيتر، مرجع سابق ، ص، 571.وانظر، الأمم المتحدة ،مرجع سابق، ص 157.

25) نجيب الأحمد، فلسطين تأريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1985م، ص، 326.

وانظر، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، وثائق محفوظة، الملف رقم ت / 3/ الوثيقة رقم (39)، والوثيقة رقم (53)، (بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين)، رداً على تقرير لجنة التحقيق الدولية، 1947م.

26) John Robert-Sami Hadwi.op cit. P.195.

27) د محمد نصر مهنا، مرجع سابق ، ص،160. وانظر، الأمم المتحدة،مرجع،سابق،ص،161.

28) المرجع السابق، ص، 160.

29) Rousan. Mahmoud- Palestine And the Internationliztion of Jerusalem –the ministry of Culture and Guidance. Paghdad –1965. P. 47.

وانظر محمد نصر مهنا، مرجع سابق،ص، 157.

30) John and Hadwi. op cit. P195 –وانظر محمد نصر مهنا ،مرجع سابق، ص،157

31) Rousan –Mahmoud op cit. P.47. ، وانظر، إلىاس صنبر، فلسطين –1948م ، التغييب، ترجمة، كاظم جواد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1987م، ص، 136.

32) Rousan .op cit.p.45 وانظر، زعيتر ،ص، 205.

33) I bid .p.45–وانظر، زعيتر، ص، 205.

34) John Robert.- Sami Hadawi .op cit .p. 242. –وانظر، زعيتر، ص،205.

35) شفيق الرشيدات، مرجع سابق ،ص، 153.

36) الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص،167.

37) د عصام سخنيني، فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، مركز الأبحاث الفلسطيني، الطبعة الأولى، 1985م، ص، 196.

38) شفيق الرشيدات، مرجع سابق، ص، 154،155.

39) الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص، 174.

40) Year Book .1947.op cit.p.227.

41) الأمم المتحدة ،مرجع سابق، ص، 168.

42) شفيق الرشيدات ،مرجع سابق، ص، 155.

43) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة، قرار رقم، 181/2.ص، 183.